المحاضرة الثالثة:

سياسة الاستعمار الفرنسي في المغرب الأقصى

يمتاز المغرب الأقصى بأهمية استراتيجية نظرا لموقعه الممتاز فهو يشرف على واجهتي البحر المتوسط والمحيط الأطلسي ويتمتع بثروات طبيعية وأراضي خصبة ومناخ جيد مما جعله محط أطماع وتنافس الدول الأوروبية الاستعمارية، فراح ضحية تسوية بين هذه الدول حيث تمكنت فرنسا من الفوز به واحتلاله سنة 1912 بحجة انه يمثل بوابتها في الجزائر على الجهة الغربية. وقد ساعدها على ذلك الضعف الذي ميز المغرب في هذه الفترة.

1-السياسة الإدارية:

كان أول مقيم عام في المغرب هو ليوطي الذي كان حريصا على تطبيق سياسة تقوم على استغلال شعب المغرب وخيراته وقد صرح قائلا:"يتعين علينا أن نجعل من المغرب صفقة تجارية مربحة، إذ هذه هي الغاية المتوخاة من كل مؤسسة استعمارية"، كان المقيمون العامون مطلق الحرية في التصرف في شؤون المغرب يتلقون الأوامر والتعليمات من وزارة الخارجية الفرنسية.

وقد اتَّبعت فرنسا في سبيل تحقيق أهدافِها خطةً تعليمية، اعتمدت في الأساس على التفرِقة والطبقية، فكان التعليمُ في عهد الحماية طبقيًّا بامتياز، لا على صعيد العِرق فقط، بل تجاوز ذلك إلى طبقة دينية وأخرى اجتماعية، فوَفْقَ هاردي فإن فرنسا ملزَمة بالفصل بين تعليم خاص بالنخبة الاجتماعية، وتعليم لعموم الشعب، الأول يفتح في وجه أرستقراطية مثقفة في الجملة...، إن التعليم الذي سيقدَّم لبناء هذه النخبة الاجتماعية تعليمٌ طبقي يهدف إلى تكوينها في ميادين الإدارة والتجارة، وهي الميادين التي اختص بها الأعيان المغاربة، أما النوع الثاني، وهو التعليم الشعبي الخاص بالجماهير الفقيرة والجاهلة جهلًا عميقًا، فيتنوع بتنوع الوسط الاقتصادي، في المدن يوجَّه التعليم نحو المِهَن اليدوية، خاصة مهن البناء، وإلى الحرف الخاصة بالفن الأهلي، أما في البادية، فكان التعليم يُوجَّه نحو النشط الفلاحي...، وأما المدن الساحلية، فسيوجَّه نحو الصيد البحري والملاحة.

2-السياسة الاقتصادية:

لا يخفى على أحد أن استغلال ثروات المغرب الأقصى الطبيعية السطحية من أراضي زراعية سهلية خصبة، ومياه عذبة متدفقة من أودية وأنهار (واد أم الربيع- واد أبو رقراق) تتغذى على الينابيع الطبيعية ومياه الثلوج الذائبة من الجبال شديدة الارتفاع (الريف)، والغطاء النباتي الوفير والمتنوع، والشريط الساحلي (متوسطي-أطلسي) والثروات الباطنية من معادن وكنوز أخرى، وكذا استغلال الثروة البشرية المتمثلة في استنزاف الطاقات الشبانية لخدمة الاقتصاد الفرنسي، كان من بين أهم أهداف الاستعمار الفرنسي في هذا البلد، وعلى غرار السياسة التي انتهجها الاستعمار الفرنسي في كل من الجزائر وتونس الجارتين من استغلال واستنزاف خيراتهما، فقد سلكت السياسة نفسها في المغرب الذي تأخر احتلاله بسبب الصراع الشديد الذي احتدم حوله بين القوى الأوروبية الاستعمارية المتنافسة (فرنسا-أنجلترا- ألمانيا-إسبانيا)، ولما تمكنت فرنسا من افتكاكه شرعت في تنفيذ مخططها الرامي إلى استغلال المغرب وخيراته المذكورة أعلاه من خلال فتح الباب

على مصرعيه أمام تدفق رأسمال الشركات الفرنسية والأوروبية إلى هذا البلد حيث حصلت هذه الشركات على كافة التسهيلات لكي تباشر مهامها، وكانت البنوك تمول المشاريع المتنوعة ونظام الحماية يعمل على تمكين الجاليات الأوروبية من الحصول على الأراضي الخصبة للاستثمار فيها، وعلى الرغم من العراقيل والصعوبات التي واجهها نظام الحماية في المرحلة الأولى من الاحتلال (حتى الثلاثينيات من القرن الماضي) بسبب ردة فعل السكان التي كانت قوية وعنيفة تمثلت في حركة المقاومة المسلحة التي قادها الوطنيون أمثال الأمير عبد الكريم الخطابي والريسوني، رغم هذه العراقيل فإن نظام الحماية استمر في سياسته الرامية إلى إلحاق الاقتصاد المغربي وربطه بشتى الأشكال بدواليب الاقتصاد الفرنسي، وجعل المغرب سوقا رائجة للسلع الفرنسية والأوروبية على حد سواء.

وقد شهد القطاع الفلاحي (زراعة وتربية المواشي وصيد بحري) الذي كان يسيطر عليه المعمرون التطور والنماء، عكس القطاع التقليدي الأهلي الذي لم يستطع مواكبة المستثمرين الأوروبيين، فبقي متخلفا تقنيا قليل الإنتاج ورديء النوعية مما جعل الفلاحين الذين كانوا يشكلون السواد الأعظم من السكان يعيشون في بؤس وشقاوة وتعاسة. هذا وقد عمل نظام الحماية على تمكين المعمرين من الاستحواذ على أجود الأراضي وأخصبها، وتجدر الإشارة إلى أن النظام العقاري في المغرب كان يتكون ممايلي:

-أراضي المخزن التابعة للدولة

-أراضي الجماعة هي ملكية جماعية للأعراش والقبائل

-أراضي تابعة للدولة تقوم بمنحها للقبائل المخزنية لاستغلالها مقابل خدماتها أثناء حاجة الدولة إليها (كإخماد الثورات وحركات التمرد)

- أراضي الأوقاف

- أراضي فردية.

3-السياسة الثقافية والاجتماعية الفرنسية:

استعمل الاستعمار الفرنسي في المغرب التراتبية في مجال التعليم حيث راعى فيها التركيبة الاجتماعية للمغرب قبل الاحتلال ذلك أنه لا شك استفاد من تجربته في الجزائر ولذلك ساد هناك تخوف كبير من خوض تجربة أخرى في كل من تونس والمغرب، لأن الأوضاع في الجزائر لم تكن على مايرام، ولذلك اهتدى مشرعو الاستعمار في فرنسا إلى أن تطبيق نظام الحماية هو الأسلوب الناجح الذي يكمن تطبيقه في المغرب وتونس.

-قال أحد المشرعين الفرنسيين في مجال السياسة التعليمية " ولا تعطهم من العلم والمعارف إلا ما يكون لهم كافيا ليعرفوا بمكاننا جانبهم." وقال آخر "ينبغي للمعلم أن يشعر الأطفال أنهم فرنسيون لكن حذار أن يعلمهم أكثر مما ينبغي".

حرصت فرنسا على عدم تعميم التعليم وجعلته نخبويا، حيث كان هناك ثلاث أنواع من التعليم التعليم الأوروبي والأوروبي الإسرائيلي والتعاليم الأهلي الذي ينقسم بدوره إلى شعبي ونخبوي.

رغم الجهود الضئيلة التي قام بها نظام الحماية في المغرب إلا أنها كانت مثمرة حيث تمكنت من تكوين نخبة تزعمت الحركة الوطنية مع مرور الوقت واكتسبت معيا سياسيا كافيا للتحرك السياسي من خلال تأسيس الجمعيات والاحزاب السياسية التي كللت نشاطاتها فيما بعد بانتزاع الاستقلال وإنهاء نظام الحماية.

-عدم تعميم التعليم وجعله نخبويا لأن انتشار التعليم قد يجعل الجماهير تتطلع نحو العمل السياسي وهو ما لم يكن الاستعمار يرغب فيه، فمن مصلحته أن يسود الجهل، ويبقى السكان يتخبطون في المشاكل اليومية والانشغالات الاقتصادية مثلا.

تمركزت السياسة الفرنسية في المغرب الأقصى على التمدين والتجنيس والنزعة البربرية والاندماج والاستيطان. وتركزت السلطة الفعلية في المغرب بأيدي الفرنسيين واشتملت الإدارة الفرنسية على هيئات عليا ومصالح مركزية وإدارة إقليمية وإدارة بلدية، تكونت الهيئات العليا من المقيم العام الذي تمتع بسلطات واسعة وساعده الكاتب العام للحماية.

أما المصالح السياسية فقد انقسمت إلى نوعين:

سياسية وتتكون من أربع مديريات، ومصالح إدارية وتتكون من ثمان إدارات مختلفة الجوانب والاختصاصات، وإلى جانب هذه المؤسسات كان هناك الإدارة الشريفية الجديدة التي تتكون من الغدارة البلدية أو المجلس البلدي الذي يتمتع فيه الفرنسيون بالنصيب الأوفر في السلطة. والإدارة الإقليمية.

انتهجت إدارة الحماية أسلوب محاربة اللغة العربية والدين الإسلامي في المغرب على غرار ما فعلته في كل من الجزائر وتونس وبهذا الصدد يقول المفكر المغربي محمد العابد الجابري:"إن سياسة فَرنسا تجاهَ اللُّغة العربية الفصحى كانت واضحةً لا لبس فيها، وهي محاربةُ هذه اللغة بكل وسيلة ممكنة، وقطعُ الصلة بكل ما يؤدي إلى نشرها وتعلُّمها، لأن الهدف المرسوم هو تطويرُ المغاربة - والبربر منهم بصفة خاصة - خارج إطار هذه اللغة، والانتماء للحضارة العربية الإسلامية".

ولا يختلف اثنان على أن الحياة الثقافية في المغرب قبل الحماية الفرنسية كانت مزدهرة حيث كان التعليم منتشرا، على غرار باقي البلدان العربية والإسلامية الأخرى في هذا العهد، وعُرف عن ملوك وسلاطين المغرب تشجيعهم للحركة العلمية والثقافية منذ وقت مبكر يسبق الوجود العثماني في المنطقة. فكيف كانت الوضعية الثقافية والتعليمية إبان فترة الحماية الفرنسية على المغرب؟

استمرت الحركة التعليمية في المغرب الأقصى من خلال العدد الكبير من المدارس والمعاهد والزوايا المبثوثة في كل مدن وقرى المغرب ولعل أبرز المراكز التعليمية والثقافية جامع القرويين في فاس الذي يعد من أقدم الجامعات في العالم، غير أن التعليم عموما كان على غرار باقي البلدان العربية يرتكز على الأساس الديني (العلوم الدينية أو الشرعية).

إن استمرار تلك الحركة التعليمية السابقة الذكر لا تخدم مصلحة فرنسا بطبيعة الحال فرأت أنه لا بد من التدخل لكبح جماح تلك الحركة النشيطة وتدجينها، وذلك من خلال تأسيس مدارس كولونيالية منافسة تعمل على تكوين جيل من المغاربة وفق المناهج الفرنسية حيث يتملص هذا الجيل تدريجيا من فكرة انتمائه الحضاري للأمة العربية الإسلامية، كما تفطنت فرنسا إلى فكرة خبيثة يمكنها أن تساعدها على تحقيق

أهدافها بسهولة ويسر وهي إذكاء النعرة العرقية من خلال استغلال بعض العناصر البربرية للتفريق بين عناصر السكان، كما كانت ترسل البعثات الطلابية إلى فرنسا للدراسة هناك وحين يعود هؤلاء الطلاب يصبحون عونا للاستعمار يسلطهم على أبناء جلدتهم من المغاربة. ولا شك أن فرنسا قد استفادت كثيرا من تجاربها في الجزائر فيما يتعلق بالسياسة التعليمية والثقافية، فلم تجد صعوبات كثيرة فيما يتعلق على الأقل بالتشريعات والتنظيمات المتعلقة بهذا الميدان، وقد صرح بذلك الكولونيل مارتي في قوله:" إن المدارس البربرية يجب أن تكون خلايا للسياسة الفرنسية وأدوات للدعاية بل لا بد أن تكون مراكز تربوية بالمعنى الصحيح".

أما قضية ردود فعل المغاربة فبدون شك كان الرفض لهذه السياسة التغريبية فالشعب المغربي متمسكا بتقاليد وعادات أسلافه، ومتمسكا بتاريخه وأصالته لا يمكنه أن يقبل بهذه السياسة الرامية إلى طمس معالم الحضارة في بلده وقد تجلى ذلك من خلال المقاومة بنوعيها المسلحة والسياسية.

وقد عبر هاردي مسؤول السياسة التعليمية في المستعمرات الفَرنسية عن الدوافع الأساسية للسياسة التعليمية الفَرنسية، في قوله:"إن القوة تبني الإمبراطوريات، ولكنها ليست هي التي تضمن لها الاستمرارَ والدوام، إن الرؤوس تنحني أمام المدافع، في حين تظل القلوب تغذي نارَ الحقد والرغبة في الانتقام، يجب إخضاعُ النفوس بعد أن يتم إخضاعُ الأبدان".

وقد رأى هاردي أن المغاربة المسلمون ينقسمون إلى ثلاث طبقاتٍ: طبقة الأعيان، وطبقة سكان المدن "الجهال"، ثم القرويون المنعزلون، الأكثر فقرًا وجهلا، ويمدنا أحد الكتاب الفرنسيين برؤيةً تفصيلية لهذه الطبقات الثلاث والمنتمين إليها، فيقول:"هناك انقسام طبقي واضح في المغرب...؛ ففي أسفل السُّلَّم هناك الجماعات الدنيا، نصف مستعبدة ونصف مسخَّرة...، ثم هناك الشعب: فلاحون، ورعاة.، ثم هناك البرجوازية التجارية والقروية، وأخيرًا هناك في أعلى السُّلَّم "رجال المخزن"، ورجال الدين."

وينبغي أن يكون لكلِّ طبقة تعليمُها الخاص، ومدارسها الخاصة بها، وموادُّها التي تناسب وضعيتَها الاجتماعية، وليس مِن المناسب أبدًا - كما يرى مارتي- أن تختلط هذه الطبقاتُ وجوديًّا وتعليميًّا ببعضها البعض. و"يستطرد هاردي" لبيان الطريقة التي سيتم الاستفادة بها من المدارس المخصصة للمسلمين، ومدى جدوى المواد المقرَّرة لتحقيق ذلك، فيقول":إن أكثر ما يجب أن نهتمَّ به هو أن نحرِصَ على ألَّا تصنع لنا المدارس الأهلية رجالًا صالحين لكل شيء، ولا يصلحون لشيء، يجب أن يجد التلميذ بمجرد خروجه من المدرسة عملًا يناسب التكوين الذي تلقَّاه؛ حتى لا يكون من جملة أولئك العارفين المزيفين، أولئك اللامنتمون طبقيًّا، العاجزون عن القيام بعمل مفيد، والذين تنحصر مهمتهم في المطالبة، هؤلاء الذين عمِلوا على جعل التعليم الأهلي يصبح منبعًا للاضطراب الاجتماعي"

ولا بد من تسجيلِ ملاحظة بخصوص كلام هاردي، وهي تخوفه مِن تحوُّل هذه المدارس الأهلية من إنتاج "آلات بشرية" تخدم مصلحة المستعمِر وسياساته، إلى خريجين ذوي توجُّهات ثورية، مهمتهم المطالبة بالحقوق السياسية كتمهيد للمطالبة بالاستقلال، فيجب أن يبقى التعليم خاليًا من الجانب القيمي، ومما من شأنه أن يعكر صفو السياسة الاستعمارية، أو يقف حاجزًا أمامها وعائقًا لاستقرارها.

فكان هدف السياسة التعليمية الفرنسية في المغرب تعليم مختلف الطبقات ليسخَّروا لخدمة فرنسا، وعليه؛ فإن أيَّ تطوير للوعي يعدُّ مخاطرة كبيرة في سياسة المستعمِر.

وقد احتفظت الحماية الفرنسية، بالتعليم الذي كان يتم في المساجد، وعمِلتْ على ترميمه، وعلى إعادة جامعة فاس إلى سابق عهدها، ومِن المؤكد أنه من مصلحتها ألا يذهب المغاربة للبحث عن هذا النوع من التعليم في الخارج؛ كالجامع المشهور جامع الأزهر بالقاهرة. فأكبر ما كانت تخشاه فرنسا هو إمكانية احتكاك هؤلاء الطلبة بالحركات التحرُّرية القومية والإسلامية في مصر. ومن المعروف أن المشرق العربي في هذه الفترة (أواخر القرن 19م) كان يموج بحركات فكرية وتيارات إصلاحية تزعمها مفكرون ودعاة أمثال جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده ورشيد رضا وغيرهما، وهذه التيارات كانت لا تعجب القوى الاستعمارية لأنه تنادي بمحاربة الاستبداد والتدخل الأجنبي وتدعو العرب والمسلمين إلى الاتحاد (فكرة الجامعة الإسلامية للأفغاني)، فكان على نظام الحماية الفرنسية في المغرب أن يعمل على منع تسرب مثل هذه الأفكار إلى هذا البلد.

أما فيما يخص اللُغة التدريس فإنها بطبيعة الحال اللُغة الفَرنسية، التي بواسطتها ستتمكَّن من ربط التلاميذ المغاربة بفرنسا، والتاريخ الذي يجب أن يعطيهم فكرة عن عظمة فرنسا، وسيكون ذلك على اللغة العربية التي تم حصارها في المدارس العتيقة والتعليم الأصيل المضيَّق عليه أصلا؛ إذ كان يتم إغلاق كتاتيب تعليمِ القرآن، ومُحاربة معلِّمي القرآن، والتقليص من حصص تعليم العربية في المدارس الرسمية المزدوجة، وإحداث مدارس فَرنسية خالصة، تابعة للبعثة التعليمية الفَرنسية، وخاضعة لوزارة التعليم الفَرنسية مباشرة، أو مدارس كاثوليكية تحت مُسمَّيات واضحة أو مُتستِّرة، ومدارس أخرى فَرنسية بربرية، كما عَمِلَتْ على إحداث معهد عالٍ لتعليم الدارجة المغربية، لتخريج الأطر والمساعدين القادرين على مخاطبة المواطنين بالدارجة عِوَضَ الفصحى.

وقد طرحت مسألة الاستيلاء على الأراضي وتوزيعها على المعمرين كما حصل في الجزائر وتونس طرحت مشكلة عويصة بالنسبة لنظام الحماية في المغرب، حيث كانت تخشى من ردرود فعل معارضة وربما تكون عنيفة. ولكن بالنظر للتجربة التي مرت بها فرنسا في الجارتين الجزائر وتونس اهتدت إلى حل يخرجها من المأزق وتمثل في الاستيلاء على الأراضي التي لا يملك أصحابها عقودا مسجلة، ومن المعروف أن جل الأراضي في المغرب كانت ملكية جماعية ومنها ما كانت تعود ملكيتها عرفيا إلى الدولة وكانوا يستغلونها على مر السنين، وبهذه السياسة طردت الفلاحين من أراضيهم الخصبة إلى الأراضي الجرداء القاحلة، وكان هذا الأسلوب استفزازا لمشاعر الفلاحين فكان وراء قيام الثورة المسلحة حيث التفوا بأبطالها والتي كبدت الفرنسيين خسائر كبيرة رغم تمكنهم من القضاء عليها (1912-1934م)، وكانت إدارة الحماية تبرر أعمالها هذه (المصادرة) غير الشرعية بأنها إما كانت تعمل على تطوير الاقتصاد المغربي، ولا سيما القطاع الفلاحي لكون المغرب يزخر بإمكانيات فلاحية هائلة، لكنها في حاجة إلى مخطط مدروس لاستغلال هذه الإمكانات استغلالا حسنا يتماشى مع نظام الحماية الرامي إلى تطوير المغرب وتحسين مستوى شعبه، لكن الذي حصل عكس ذلك، حيث حورب المغرب ثقافيا كما حورب اقتصاديا الأمر الذي كان له انعكاسات سلبية على الوضع الاجتماعي، حيث انتشرت مظاهر الفقر والبؤس وأصبح المغاربة عمالا لدى أرباب العمل وأصحاب رؤوس الأموال والمصانع

المعمرين التي كانت تخدم مصالح فرنسا، وفلاحين لدى المستثمرين المعمرين، وتحول أغلبهم إلى أشباه عبيد، وبات واضحا أن المغرب يسير بخطى ثابتة نحو النظام الإقطاعي الذي تلاشى في أوروبا مع نهاية القرن التاسع عشر الميلادي.

إن استمرار السياسة الاستعمارية الفرنسية في تفقير المغاربة وتكريس نظام طبقي رهيب على المستوى الاقتصادي والاجتماعي و الثقافي، جعلت نخبة من الشخصيات الوطنية تتبنى فكرة النضال السياسي، من أجل الخروج بالمغرب من هذه الوضعية الرهيبة، فنشطت هذه الحركة الوطنية مستغلة الظروف الدولية المشجعة على ذلك للمطالبة برفع الغبن على الشعب المغربي والسعي من أجل حصوله على استقلاله وحريته، هذه الجهود كللت بوقوف النظام المغربي (الملك) معها وتضامنه الذي دعم تلك المطالب ووضع إدارة الاحتلال في مأزق حقيقي لم تكن تحسب له حساب.